



PDF



خلال مشاركة الكويت في الاجتماعات السنوية لمجلس محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في بانكوك

يعقوب الرفاعي: الكويت اتخذت إجراءات طارئة لضمان استمرارية سلاسل الإمداد



وزير المالية د. يعقوب الرفاعي خلال المشاركة في الاجتماعات السنوية لمجلس محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في بانكوك

والتجارية والاستثمارية، والمقرر انعقادها في شهر نوفمبر المقبل. والتقى الرفاعي المدير التنفيذي في مجموعة البنك الدولي عبدالعزيز الملا، وتم خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون بين الكويت ومجموعة البنك الدولي في مجالات التدريب وتنمية قدرات الكوادر الوظيفية المشمولة بنظام الخدمة المدنية ورفع كفاءتها، إلى جانب التأكيد على أهمية زيادة تمثيل الكوادر الوطنية في مجموعة البنك الدولي، بالإضافة إلى تعميق الاستفادة من المكتب المحلي للبنك الدولي ومقره بالكويت.

والتقى الرفاعي بنائب الرئيس الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية IFC عماد فأكوري، وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون القائم بين الكويت والمؤسسة، واستعراض فرص توسيع الشراكة في المجالات الداعمة للتنويع الاقتصادي وتحفيز الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بما يتماشى مع الأهداف التنموية لدولة الكويت ورؤيتها الاقتصادية.

وتناول اللقاء جهود مجموعة البنك الدولي في تعبئة رؤوس الأموال الخاصة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوظيف التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في تعزيز فرص النمو الاقتصادي. هذا، وأكد الرفاعي أهمية تعزيز فرص مشاركة الكفاءات الوطنية في المؤسسات المالية الدولية وإتاحة المزيد من الفرص المهنية والتدريبية أمام الشباب الكويتي.

بالجهود الدولية الرامية إلى ضمان المرور الآمن للإمدادات الأساسية عبر مضيق هرمز، مؤكدا أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية والدول المعنية، بما يساهم في استمرارية تدفق السلع الأساسية وتنويع مسارات الإمداد، وتعزيز الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي العالمي.

وأكد الرفاعي التزام الكويت بمواصلة التعاون الدولي البناء، بما يساهم في حماية الأمن الغذائي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي.

في سياق متصل، التقى وزير المالية د.يعقوب الرفاعي وزير الخارجية والتعاون الدولي وشؤون المصريين بالخارج بجمهورية مصر العربية د.بدر عبدالعاطي ووزير التخطيط والتنمية الاقتصادية د.أحمد رستم والوفد المرافق لهما، وبمشاركة سفير الكويت لدى مملكة تايلند د.مichel أحمد المنصور، وعدد من المسؤولين في وزارة المالية. وتم خلال اللقاء التأكيد على عمق العلاقات الأخوية والتاريخية التي تجمع الكويت ومصر، والحرص المشترك من الجانبين على تعزيز التعاون الثنائي في المجال الاقتصادي والمالي والاستثماري، واستكشاف الفرص الاستثمارية الجديدة، وتذليل التحديات التي تواجه الاستثمارات الكويتية في مصر. كما تم التطرق خلال اللقاء إلى أهمية أعمال اللجنة العليا المشتركة الكويتية المصرية في دفع مسارات التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية

شارك وزير المالية د.يعقوب الرفاعي أمس في الاجتماع الوزاري رفيع المستوى بعنوان «الأمن الغذائي والممرات البحرية الاستراتيجية والحلول لمواجهة الأزمات»، الذي نظّمته مجموعة البنك الدولي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، وذلك ضمن مشاركة دولة الكويت في الاجتماعات السنوية لمجلس محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المنعقدة في مدينة بانكوك – مملكة تايلند خلال الفترة من 12 حتى 18 أكتوبر الجاري.

وأكد الرفاعي خلال مداخلته أهمية مضيق هرمز باعتباره ممرا حيويا لا يقتصر دوره على نقل إمدادات الطاقة، بل يمتد ليشمل المواد الغذائية والأسمدة والسلع الأساسية، مشيرا إلى أن اضطرابات الملاحة عبر المضيق تنعكس على سلاسل الإمداد وتكاليف الشحن والأمن الغذائي، وتؤدي إلى زيادة الضغوط الاقتصادية لاسيما على الدول النامية المعتمدة على الواردات.

واستعرض الرفاعي جهود الكويت في مواجهة هذه التحديات، من خلال اتخاذ إجراءات طارئة لضمان استمرارية سلاسل الإمداد، وتعزيز التنسيق بين القطاعين العام والخاص، والتعاون مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان لتوفير مسارات بحرية بديلة، إلى جانب دعم تكاليف شحن بعض الواردات الأساسية، وتذليل العقبات اللوجستية، وتعزيز المخزون الاستراتيجي من المواد الغذائية. كما رحب الرفاعي

مع بدء تطبيق قانون "مكافحة التستر التجاري" في فبراير 2027

«التضمين» تحت المجهر.. «التستر التجاري» يعيد رسم خريطة المنافسة

عقوبات مُشددة تستهدف حماية السوق وإعادة ضبط قواعد المنافسة ومنح

المبادرين فرصاً أكثر عدالة لتأسيس مشاريع حقيقية قادرة على النمو والاستدامة

الملكية المقررة قانونا للأجانب والتي لا تتجاوز باي حال من الأحوال 49٪.

وفي إطار سعيها للحد من هذه الظاهرة، خصصت وزارة التجارة والصناعة قانونا خاصا ب «التستر التجاري» تصل العقوبات فيه إلى الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على 3 سنوات، وغرامة لا تقل عن 10 آلاف دينار ولا تزيد على 100 ألف دينار، أو ما يعادل قيمة الأرباح المتحصلة من العقوبتين، مع تعدد الغرامات بتعدد الأشخاص أو الأنشطة المخالفة.

كما تشمل العقوبات كذلك مصادرة الأموال والأرباح الناتجة عن الجريمة والأدوات والوسائل المستخدمة في ارتكابها، وغلّق المنشأة نهائيا والغاء ترخيصها، فضلا عن إبعاد الأجنبي المخالف بعد تنفيذ العقوبة، ومضاعفة العقوبة في حال تكرار المخالفة خلال 5 سنوات من صدور الحكم النهائي.

ولم يقتصر التشريع على العقوبات، بل امتد إلى تعزيز الرقابة من خلال منح الموظفين المختصين صفة الضبطية القضائية، ومساءلة المسؤول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتباري عند توافر شروط المسؤولية القانونية، إلى جانب منح المبلغين من غير الجناة مكافأة تصل إلى 10٪ من قيمة الغرامات المحصلة، وفق الضوابط المقررة، ومنها تقديم الأدلة وصدور حكم نهائي بالإدانة.



صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

الأنشطة التي تعتمد على الأسعار وهوامش الربح المحدودة، وتبرز هذه المشكلة في قطاعات تجارة التجزئة والمقاولات والخدمات وصيانة السيارات والأنشطة الحرفية، التي تنسم بكثرة المنشآت وشدة المنافسة على العملاء. ومن هنا، فإن مكافحة التستر التجاري لا تقتصر على معاقبة المخالفين، بل تستهدف معالجة أحد الاختلالات التي تؤثر على بيئة الأعمال، بحيث تصبح المنافسة قائمة على جودة المنتجات والخدمات وكفاءة الإدارة والقدرة على التطوير، بدلا من الاستفادة من ترتيبات تجارية مخالفة.

ويحظر القانونون تمكن أي شخص من مزاوله نشاط اقتصادي لا يسمح له القانون بممارسته، سواء باستخدام الاسم التجاري أو الترخيص أو السجل التجاري أو أي وسيلة أخرى تنجني الالتفاف على القواعد المنظمة لممارسة الأعمال، بما في ذلك نسب

الممارسة تحديا أمام المبادرين الكويتي الذي يتحمل تكاليف تأسيس مشروعه والتزاماته التشغيلية والتنظيمية، في حين قد يجد نفسه أمام منشآت تنافسه في ظروف غير متكافئة. وتتضح آثار التضمين بصورة أكبر مع دخول الشباب الكويتي عالم الأعمال، إذ يتحمل صاحب المشروع تكاليف الإيجارات والرواتب والتجهيزات والرسوم الحكومية، إلى جانب الالتزام بالإشتراطات القانونية والتنظيمية، في وقت قد تتمكن فيه منشآت أخرى من ممارسة النشاط الفعلي من خلال أشخاص غير ممولين قانونا، تحت غطاء تراخيص تجارية صادرة بأسماء آخرين.

وقد تنجح هذه الممارسات لبعض المنشآت مزاييا تشغيلية غير مشروعة أو تجنب التزامات مقررة، بما يضعف قدرة المشاريع الملتزمة على المنافسة، خصوصا في

طارق عرابي

مع اقتراب بدء سريان قانون مكافحة التستر التجاري في فبراير المقبل، تستعد السوق الكويتية لمرحلة جديدة من مواجهة ظاهرة «التضمين» التي باتت تحت المجهر شعبيا ورقابيا، إذ تمثل أحد أبرز أوجه المنافسة غير المتكافئة أمام أصحاب المشاريع، لاسيما الشباب الكويتي الساعي إلى تأسيس أعماله الخاصة ودخول قطاعات اقتصادية جديدة.

فبعد سنوات من الجدل حول استغلال التراخيص التجارية لممارسة أنشطة اقتصادية بأسماء أشخاص آخرين، يأتي المرسوم بقانون رقم 78 لسنة 2026 في شأن مكافحة التستر التجاري، الصادر في 2 أغسطس الماضي، ليضع حدا لهذه الممارسات من خلال عقوبات مشددة تستهدف حماية السوق وإعادة ضبط قواعد المنافسة، بما يمنح المبادرين فرصا أكثر عدالة لتأسيس مشاريع حقيقية قادرة على النمو والاستدامة.

وشعبيا، يعد أبرز أوجه التستر التجاري في الكويت هو عملية «التضمين»، ويقوم في صورته الشائعة على تاجير الرخص التجارية لمقيمين يتولون ممارسة النشاط وإدارته والاستفادة من أرباحه الفعلية، بينما تبقى الرخصة مسجلة باسم شخص آخر، وتمثل هذه

مَشَارِكَةُ الْعَزَاءِ

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة السردى الكرام

لوفاة فقيدها المغفور له بإذن الله تعالى

عبد اللطيف سليمان محمد السردى

تغمّد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

انا لله واليه المرجع

مَشَارِكَةُ الْعَزَاءِ

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة المسباح الكرام

لوفاة فقيدها المغفور لها بإذن الله تعالى

شيخه جاسم صالح مسباح
أرملة/ يوسف محمد سالم المسباح

تغمّد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته
وألهم آله وذويها الصبر والسلوان

انا لله واليه المرجع